

مقدمة:

قضايا الانتقال والهوية وبناء الدولة في سورية ما بعد الأسد

Introduction:

Transition, Identity, and State-Building in Post-Assad Syria

أولاً: لحظة سقوط النظام وبداية سؤال الانتقال

مثل سقوط نظام بشار الأسد، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، نقطة تحول مفصلية في تاريخ سورية المعاصر؛ إذ أنهى أكثر من خمسة عقود من حكم عائلة الأسد، ونحو أربعة عشر عامًا من الصراع المسلح. ولم يكن سقوط النظام متوقعًا بالسرعة التي حدث بها؛ فقد بدأت عملية "ردع العدوان"، التي أطلقها تحالف من فصائل المعارضة السورية، ضمّ هيئة تحرير الشام، وفصائل من الجيش الوطني الذي تدعمه تركيا، في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، استغرقت اثني عشر يومًا، تمكّنت في نهايتها من دخول دمشق وإطاحة السلطة المركزية، من دون قتال، بعد أن هرب رأس النظام إلى القاعدة العسكرية الروسية في حميميم، وتبددت أجهزته الأمنية وفرقه العسكرية⁽¹⁾. ومع سقوط النظام في 8 كانون الأول/ ديسمبر، دخلت سورية مرحلة سياسية جديدة أعادت إلى الواجهة أسئلة جوهرية بشأن مستقبل الدولة، وطبيعة النظام السياسي في مرحلة ما بعد الأسد، والأسس التي ستُنظم العلاقة بين السلطة والدولة والمجتمع.

جاء هذا التحول بعد سنوات عجاف من الحرب المدمرة بفعل سياسات النظام القمعية التي أدخلت البلاد في أتون حرب أهلية تركت آثارًا عميقة في الدولة والمجتمع؛ إذ أفضت إلى مقتل مئات الآلاف، وتهجير ملايين السوريين داخل البلاد وخارجها، وتدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية، وتراجع قدرة المؤسسات العامة على أداء وظائفها، فضلًا عن الانهيار الاقتصادي واتساع الفقر والبطالة⁽²⁾. وأدت سنوات النزاع إلى تعدد مراكز القوة وسلطة الأمر الواقع De Facto، وانتشار المجموعات المسلحة، وتراجع احتكار الدولة للعنف، وتوسّع نطاق التدخلات الخارجية، ونشوء اقتصاد حرب وشبكات مصالح غير رسمية استفادت من استمرار النزاع. وقد تحولت سورية إلى دولة مصدّرة للأزمات الأمنية في محيطها الإقليمي.

وبناء عليه، ورثت السلطة الجديدة دولة ضعيفة المؤسسات، واقتصادًا منهكًا، ومجتمعًا تعرّض لانقسامات عميقة، فضلًا عن أزمة ثقة تراكمت خلال عقود بين الدولة والمجتمع وبين مكونات المجتمع فيما بينها. ولا يمكن فصل سقوط النظام عن التحولات الإقليمية والدولية التي سبقت عملية 27 تشرين الثاني/ نوفمبر؛ فقد تراجعت قدرة حلفائه الرئيسيين على الاستمرار في تقديم مستوى الدعم العسكري والسياسي نفسه؛ نتيجة انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا، وتعرّض إيران وحزب الله لخسائر كبيرة بسبب تزايد الضربات العسكرية الإسرائيلية على مواقعهما في سورية. وتزامن ذلك مع تحولات أصابت قدرات المعارضة المسلحة

* باحث أول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Senior Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

Email: ahmed.hussein@dohainstitute.edu.qa

1 يحاج مروان قبلان بأن سقوط نظام الأسد لا يمكن تفسيره بالعوامل الداخلية وحدها، بل بتفاعلها مع تحولات عميقة في البيئتين الإقليمية والدولية، ولا سيما خلال الفترة 2019-2024. وقد أدت مجموعة من الأزمات المتزامنة، في مقدمتها تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، والحروب الإسرائيلية في المنطقة بعد عملية طوفان الأقصى، والعقوبات الأميركية، وأزمة المصارف اللبنانية، وجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، إلى استنزاف النظام اقتصاديًا واجتماعيًا، وإضعاف بنيته الأمنية والعسكرية، وتآكل جزء من قاعدته الداخلية ومصادر إسناده الخارجي، مما هيأ الظروف لانهاياره السريع في كانون الأول/ ديسمبر 2024. ينظر: مروان قبلان، "السقوط المدوّي: كيف تفسّر نظريات الثورة انهيار نظام الأسد؟"، سياسات عربية، مج 14، العدد 81 (تموز/ يوليو 2026).

2 للمزيد عن التحولات الديموغرافية والمجالية العميقة التي شهدتها سورية خلال سنوات الحرب، وما نتج منها من إعادة تشكيل للخريطة السكانية بفعل النزوح الداخلي واللجوء والتهجير القسري وتعدد مناطق السيطرة، ينظر: سامر بكور، *التغييرية السورية: الحرب الأهلية وتدابيراتها المجالية والسكانية 2011-2020*، الجزء الأول: المناطق الجنوبية والوسطى والساحلية من سورية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، والجزء الثاني: التغييرية السورية: المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية من سورية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

لم يكن إسقاط رأس النظام كافيًا لإنتاج أنظمة ديمقراطية مستقرة، بل أظهرت الحالات المختلفة (مصر، وتونس، وليبيا، واليمن) أنَّ مآلات الثورة تتحدد بمجموعة واسعة من العوامل، من بينها طبيعة مؤسسات الدولة، وموقع المؤسسة العسكرية والأمنية، وقدرة النخب السياسية على التوافق والمساومة، وعمق الانقسامات الاجتماعية، فضلًا عن تأثير البيئتين الإقليميتين والدولية.

لذلك تكتسب هذه الخبرة العربية المقارنة أهمية خاصة عند تناول الحالة السورية؛ فسورية لم تشهد، بعد اندلاع الثورة عام 2011، مرحلة انتقال سياسي يمكن مقارنتها حتى بالتجارب الانتقالية القصيرة أو المتعثرة في مصر وتونس وليبيا واليمن. فقد واجه النظام الاحتجاجات الشعبية بالعنف، ثم تحولت الثورة تدريجيًا إلى صراع مسلح، قبل أن تتخذ الأزمة أبعادًا محلية وإقليمية ودولية متداخلة؛ إذ تدخلت إيران وروسيا بصورة حاسمة إلى جانب النظام، ودعمت الولايات المتحدة الأميركية وتركيا ودول خليجية المعارضة السورية السياسية والمسلحة، فأدى تدويل الصراع إلى نقل مركز الثقل من التسوية السياسية الداخلية إلى موازين القوى العسكرية والإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات الدولية ومسارات التفاوض التي طُرحت خلال سنوات الحرب، لم تنجح أي منها في إنتاج تسوية سياسية تنقل سورية من النزاع المسلح إلى عملية انتقالية متوافقة عليها. واستمر هذا الاستعصاء السياسي بالتوازي مع تعمق تدويل الصراع؛ فأصبحت سورية ساحة لتقاطع مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة. وأصبحت أجزاء من الأراضي السورية خاضعة لسلطات وقوى عسكرية متباعدة. وبدلًا من أن يقود التدخل الخارجي إلى تسوية تعيد بناء المجال السياسي الوطني، أسهم في تثبيت موازين القوى القائمة وتعميق تعدد مراكز النفوذ في مراحل مختلفة، وربط تطورات الصراع السوري بتحولات البيئتين الإقليميتين والدولية⁽⁶⁾.

ثانيًا: لماذا هذا العدد الخاص؟

تكتسب دراسة الانتقال السياسي في سورية أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة اللحظة التي تمر بها البلاد وتفتح المجال أمام إعادة النظر

وتنظيمها في الشمال السوري، التي استثمرت حالة ضعف النظام عسكريًا واقتصاديًا، واستطاعت تطوير قدراتها العسكرية. وقد أسهم تفاعل هذه العوامل الداخلية والخارجية في تسريع الانهيار، وفتح مرحلة جديدة لا تزال ترتيباتها السياسية والمؤسسية في طور التشكل.

تشهد سورية، إذًا، عملية انتقال سياسي. والانتقال، بالمعنى الذي نستخدمه هنا⁽³⁾، ليس حدثًا يقع في لحظة انهيار النظام السلطوي، بل صيرورة سياسية ممتدة تبدأ بتفكيك قواعد الحكم السلطوي، وتمزُّ بإعادة تنظيم السلطة وتحديد قواعد الوصول إليها وممارستها، وبناء مؤسسات قادرة على العمل وفق قواعد عامة، والتوافق على أسس دستورية جديدة، وتوسيع مجال المشاركة السياسية، وتنتهي، إذا نجحت، بتحقيق العدالة الانتقالية⁽⁴⁾ وترسيخ نظام ديمقراطي تصبح فيه المؤسسات والقواعد أكثر قدرة على الاستمرار من موازين القوى والأشخاص الذين أداروا المرحلة الانتقالية. ولذلك، ينبغي التمييز بين سقوط النظام، والانتقال السياسي، والانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وهي مراحل لا تقود إحداها إلى الأخرى بصورة تلقائية أو حتمية⁽⁵⁾. وقد قدّمت التجارب العربية التي أعقبت الثورات الشعبية عام 2011 دليلًا واضحًا على أهمية هذا التمييز؛ إذ

3 يُستخدم في هذه المقدمة، وفي توصيف المرحلة التي أعقبت سقوط نظام الأسد، مصطلح "الانتقال السياسي" بدلًا من "الانتقال الديمقراطي". فمن الناحية المفاهيمية، يفترض وصف عملية الانتقال بأنها "انتقال ديمقراطي" أن تكون الديمقراطية غايةً معلنة للمسار السياسي، وأن تتجه ترتيبات المرحلة الانتقالية، بصورة واضحة، نحو بناء نظام تعددي وتنافسي يقوم على المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة والمؤسسات التمثيلية المنتخبة. أما في الحالة السورية، فلم تتبلور، حتى الآن، عملية انتقال ديمقراطي بالمعنى الاصطلاحي الذي تستخدمه أدبيات التحول الديمقراطي، ولم تجعل السلطة الجديدة "الديمقراطية"، بوصفها نظامًا للحكم، مرجعيةً صريحة لخطابها السياسي، في حين تركز خطابها وترتيباتها الانتقالية بدرجة أكبر على بناء الدولة، واستعادة الأمن والاستقرار، وتوحيد المؤسسات، وإعادة الإعمار، وترسيخ السيادة، وإدارة المرحلة الانتقالية. ومن ثم، فإن استخدام مصطلح "الانتقال السياسي" أدق؛ لأنه يصف عملية انتقال السلطة وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة وقواعد الحكم من دون افتراض مسبق لمآلاتها أو اعتبار الديمقراطية نتيجةً حتمية لها.

4 للمزيد حول الإطار الدستوري والقانوني للمرحلة الانتقالية وأسئلة الشرعية وبناء النظام الدستوري الجديد، ينظر: محمد حسام حافظ، "الشرعية والمشروعية في مرحلة التأسيس الانتقالي: قراءة قانونية-دستورية في بنية الإطار الدستوري والقانوني في سورية"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 9، العدد 34 (شتاء 2026)؛ ناصيف نعيم، "أسس نظام دستوري جديد في سورية"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 9، العدد 34 (شتاء 2026)؛ عبد الحميد عكيل العواك، "الحقوق والحريات السياسية في دستور سورية المستقبل"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 9، العدد 34 (شتاء 2026).

5 سبق أن استخدم غيرمو أودونيل وفيليب شميتز، في كتابهما المرجعي، الانتقال من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية بشأن ديمقراطيات غير يقينية، مصطلح "الانتقال من الحكم السلطوي" لا "الانتقال الديمقراطي"، وهما أمران مختلفان تمامًا، إذ حاجَّ بأن حالات الانتقال لا تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، بل قد تؤدي إلى ردة نحو السلطوية، أو إلى ثورات، أو إلى أنظمة هجينة. ينظر: غيرمو أودونيل وفيليب شميتز، "حالات الانتقال من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية بشأن ديمقراطيات غير يقينية"، في: مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي، ترجمة مجموعة مترجمين (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص 115-157؛ وينظر أيضًا كتاب عزمي بشارة المرجعي أيضًا، في: عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

6 تشير الأدبيات إلى أن أهمية التدخلات الإقليمية والدولية تتزايد كلما ازدادت الأهمية الجيوسياسية للدولة المعنية، وأن العامل الخارجي قد يتحول في مثل هذه الحالات إلى أحد المحددات الأساسية التي تعيق التحول أو تعيد توجيه مساره، للمزيد حول العامل الخارجي وتأثيره في مسار الانتقال الديمقراطي، ينظر: العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، عبد الفتاح ماضي (محرر) (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021؛ وينظر خاصة: بشارة، ص 363-406؛ عزمي بشارة، "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي"، سياسات عربية، مج 7، العدد 38 (أيار / مايو 2019).

مجالاً مهماً لاختبار الأدبيات القائمة حول الانتقال السياسي، وربما الإسهام في تطويرها انطلاقاً من الخبرة السورية ذاتها.

ثالثاً: مساهمات هذا العدد الخاص

1. إرث السلطوية:

الدستور والدولة وآليات إنتاج الولاء

ورث النظام الجديد مؤسسات وقوانين وبيروقراطيات وشبكات مصالح وثقافة سياسية تكونت خلال المرحلة السابقة، مثلما ورث تصورات المواطنين عن الدولة والسلطة والقانون. ولهذا، فإن فهم فرص الانتقال في سورية ومخاطره يتطلب تحليل طبيعة النظام الذي انهار، والمؤسسات التي بناها، والآليات التي استخدمها لإنتاج الشرعية والولاء والاستمرار. فقد شهدت سورية، منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في 8 آذار/ مارس 1963، ثم بصورة أشد وضوحاً بعد انقلاب حافظ الأسد (1970-2000) ووصوله إلى الحكم عام 1970، عملية متدرجة لتركيز السلطة في مؤسسة الرئاسة، بالتوازي مع اتساع أدوار الأجهزة العسكرية والأمنية، وإخضاع الحياة الحزبية والنقابية والمجال العام لسيطرة النظام. ومع انتقال السلطة إلى بشار الأسد عام 2000، طرأت تغيرات على البنية الشبكية والاجتماعية للنظام وشبكات مصالحه، لكن من دون أن يرافقها تحول مماثل في طبيعة النظام السياسي أو قواعد ممارسة السلطة.

في هذا السياق، يتناول إبراهيم دراجي في دراسته، "الإرث الدستوري في سورية (1973-2024): فرص ضائعة على الطريق نحو انهيار نظام الأسد"، إحدى المفارقات الأساسية في التجربة السورية، وهي وجود نصوص ومؤسسات دستورية من جهة، واستمرار تركّز السلطة وشخصيتها، من جهة أخرى. وتبيّن الدراسة الكيفية التي تحوّل بها الدستور، خلال عهديّ حافظ الأسد وبشار الأسد، من وثيقة يُفترض أن تنظّم السلطة وتضع حدوداً لها إلى أداة وظيفية لإضفاء الشرعية على بنية حكم فردية وأمنية وحزبية، وصولاً إلى ما تصفه بـ "الدولة الأمنية الدستورية". ولا تقتصر قدرة هذا الإرث على تفسير سلوك النظام السابق، بل تشمل أيضاً مرحلة ما بعد سقوطه؛ لأن إحدى القضايا الحاسمة في بناء الدولة الجديدة تتمثل في الانتقال من دستور يخضع لمنطق السلطة إلى سلطة تخضع لمنطق الدستور. وتحتاج الدراسة بأن النظام أهدر فرصتين تاريخيتين للإصلاح الدستوري، هما دستور عام 2012، ومسار اللجنة الدستورية (2019-2024)؛ وهو ما أسهم في تعميق أزمة شرعيته القانونية والسياسية، وصولاً إلى انهياره في نهاية عام 2024.

في أسس الدولة ذاتها، بعد عقود من السلطوية وأكثر من عقد من الحرب. لذلك، لا ينحصر السؤال الذي يطرحه سقوط النظام في طبيعة السلطة التي ستحلّ محله، بل يمتد إلى طبيعة الدولة التي يُراد بناؤها، ومصادر شرعيتها، وقواعد ممارسة السلطة وتوزيعها، وشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، والكيفية التي يُدار بها التعدد الاجتماعي والديني والإثني ضمن إطار وطني جامع، فضلاً عن التعامل مع الإرث الثقيل للحرب، بما في ذلك من عنف وانتهاكات وتهجير وتحولات ديموغرافية واقتصاد حرب وشبكات مصالح تشكّلت وترسّخت خلال سنوات النزاع. وبهذا المعنى، تتداخل في الحالة السورية إشكاليات الانتقال السياسي مع إشكاليات بناء الدولة وإعادة تأسيس الشرعية وترميم المجال الاجتماعي في آن واحد، الأمر الذي يمنحها خصوصية مقارنة.

في هذا السياق، يأتي هذا العدد الخاص من دورية سياسات عربية ليقدم محاولة للإسهام في فهم بعض الأبعاد الأساسية لهذه المرحلة، بعيداً عن المتابعة الحداثيّة للتحولات المتسارعة أو التكهّن بمآلات سياسية لا تزال مفتوحة على احتمالات عديدة. فبدلاً من ذلك، ينطلق العدد من الحاجة إلى تفكيك جملة من المسائل البنيوية التي يرجّح أن يكون لها أثر حاسم في اتجاه الانتقال ومآلاته، وفي مقدمتها الإرث الدستوري والمؤسسي الذي خلفه النظام السابق، والتحولات التي طرأت على علاقته بقواعده الاجتماعية خلال سنوات الحرب، والتغيرات التي طرأت على تصورات السوريين للهوية الوطنية، وشروط إعادة بناء الدولة وصوغ عقد اجتماعي جديد، وصولاً إلى مساءلة طبيعة السلطة والمؤسسات الآخذة في التشكّل ومدى قدرتها على القطع مع أمّاط الحكم الشخصي والزبوني التي طبعت المرحلة السابقة. ومن ثم، فإن مساهمات هذا العدد لا تتعامل مع سقوط النظام بوصفه نهاية لمسار تاريخي فحسب، بل باعتباره بداية لمسار أشد تعقّداً يتعلق بإعادة تشكيل الدولة والسلطة والمجتمع والعلاقة بينها.

علاوة على ذلك، يسعى هذا العدد الخاص إلى البناء على الأدبيات التي تتناول قضايا الثورات والانتقال الديمقراطي وبناء الدولة في المنطقة العربية، وفي الوقت نفسه الإسهام فيها، سواء تعلّق الأمر بالتنمّيز والتداخل بين مراحل الانتقال والتحول الديمقراطي أو شروط نجاح الانتقال وتعهّده، أو أدوار النخب والمؤسسات، أو أثر العامل الخارجي، أو العلاقة بين الجيش والسياسة، أو إشكاليات الطائفية والهوية والمواطنة. ويتيح هذا التراكم النظري والمقارن إطاراً مهماً لقراءة الحالة السورية، مع الانتباه إلى خصوصيتها وعدم إسقاط نماذج الانتقال المستمدّة من تجارب أخرى عليها بصورة آليّة. فالحالة السورية تجمع بين تحديات الخروج من السلطوية وتداعيات حرب طويلة وتدخلات إقليمية ودولية واسعة، وبين الحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وإنتاج شرعية سياسية جديدة؛ الأمر الذي يجعلها

الدراسة كيفية إعادة السوريين تعريف هويتهم الوطنية في ظل إعادة تشكّل الدولة، وتختبر أثر مجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والطائفية والمكانية في إدراك هذه الهوية. وتشير نتائجها إلى أن الهوية الوطنية لا ترتبط على نحو حاسم بالخصائص الفردية التقليدية بقدر ارتباطها بالسياق السياسي والمكاني، مع ظهور أثر للتعليم العالي وللتفاعل بين الطائفة والإقليم.

3. بناء الدولة والعقد الاجتماعي الجديد

يقود سؤال الهوية الوطنية مباشرة إلى سؤال العقد الاجتماعي. فإعادة بناء الدولة السورية لا تقتصر على استعادة المؤسسات قدرتها الإدارية، بل تتطلب إعادة تعريف الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع. والدولة الحديثة ليست جهازاً إدارياً وأمنياً فحسب، يحتكر أدوات الإكراه، بل هي أيضاً إطار قانوني وسياسي للمواطنة، وفضاء لتنظيم المصالح والخلافات وإنتاج المصلحة العامة. وفي هذا السياق، تبحث دراسة عماد العلي، "بناء الدولة والعقد الاجتماعي في سورية ما بعد الأسد: مقارنة تأسيسية"، في المحددات السياسية والسوسولوجية والمعارية التي ينبغي أخذها في الحسبان عند التفكير في الدولة السورية الجديدة. وتنطلق من أن الثورة والحرب كشفتاً أزمة عميقة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، تمثلت في تحوّل الدولة، بدرجة كبيرة، إلى بنية سلطوية منفصلة عن التحولات الاجتماعية، بما يجعل إعادة بناء الدولة عملية تتجاوز ترميم المؤسسات القديمة إلى إعادة تأسيس العلاقة بينها وبين المجتمع. وتكتسب فكرة العقد الاجتماعي أهمية خاصة، بوصفها إطاراً معيارياً لفهم شرعية الدولة والالتزام السياسي المتبادل بين المواطنين والمؤسسات. وفي الحالة السورية، يتطلب ذلك معالجة مسائل شائكة تتعلق بالطائفية وتفكك الثقة وعلاقة الدين بالسياسي والمساواة بين المواطنين وتوزيع السلطة والموارد. ويتقاطع هذا الطرح مع مسألة أوسع تتعلق بشرعية الدولة؛ فالقدرة على استخدام القوة أو تقديم الخدمات لا تكفي وحدها لإنتاج دولة مستقرة، ما لم تتحول المؤسسات إلى مؤسسات عامة يشعر المواطنون بأنها تمثلهم ويخضع القاهمون عليها لقواعد عامة.

ومن هنا، يمكن ملاحظة التضافر بين دراستي الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي؛ فإذا كانت الأولى تبحث في الجماعة السياسية التي يعيد السوريون تصور انتمائهم إليها، فإن الثانية تفحص الإطار المؤسسي والمعياري الذي يمكن أن ينظم هذه الجماعة. فلا يتسنى بناء عقد اجتماعي مستقر من دون حد أدنى من الانتماء إلى جماعة سياسية مشتركة، مثلما يصعب بناء هوية وطنية جامعة من دون دولة تعامل أفراد المجتمع بوصفهم مواطنين متساوين.

وينتقل حيان دخان ورهف الدغلي من فحص الإرث الدستوري للنظام السابق، إلى دراسة إرثه الاجتماعي وآلياته في إنتاج الولاء؛ فيناقشان في دراستهما، "سوسيولوجيا انهيار نظام الأسد: الطائفة العلوية وتفكك العقد الاجتماعي (2011-2024)"، تحولات العلاقة بين نظام الأسد والطائفة العلوية خلال سنوات الحرب، متجاوزةً التصورات التي تتعامل مع الطائفة بوصفها كتلة سياسية متجانسة أو بوصف علاقاتها بالنظام ثابتة لا تتغير. وتُظهر الدراسة أن اصطفاً قطاعاً واسعاً من العلويين خلف النظام في مراحل الحرب الأولى جاء نتيجة تداخل توظيف النظام للخوف الوجودي مع مخاوف فعلية ولدها تصاعد العنف والخطاب الطائفي. لكن طول أمد الحرب وارتفاع الخسائر البشرية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار اقتصاد الحرب أسهمت كلها تدريجياً في تآكل "العقد السلطوي الضمني"، الذي ربط النظام بقطاعات من قاعدته الاجتماعية. وتنبع أهمية هذا التحليل من التمييز بين الطائفة والطائفية السياسية. فالطوائف ليست، في ذاتها، فاعلين سياسيين متجانسين ذوي إرادة واحدة، بل في إمكان الطائفية السياسية أن تعيد تشكيل الجماعات وإنتاجها بوصفها جماعات متخيلة ذات مصالح ومخاوف سياسية مشتركة. وهذا التمييز مهم في الحالة السورية؛ لفهم كيفية إدارة النظام السابق للانقسامات، ولمنع إعادة إنتاج هذه المقاربة في المرحلة الانتقالية.

2. الهوية الوطنية وإشكالية إعادة بناء الجماعة السياسية

إذا كان الانتقال السياسي يفترض إعادة بناء المؤسسات، فإنه يتطلب أيضاً وجود جماعة سياسية تستطيع هذه المؤسسات تمثيلها. وهنا تبرز إشكالية الهوية الوطنية بوصفها إحدى أعقد المسائل التي خلفتها سنوات النزاع السوري. فقد عاش السوريون منذ عام 2011 تجارب سياسية وأمنية واجتماعية متباينة إلى حد بعيد، وتوزعوا بين مناطق خضعت لسلطات مختلفة، بين الداخل واللجوء والشتات، في حين وُظفت الانتماءات الدينية والمذهبية والإثنية في عمليات التعبئة السياسية والعسكرية. ولا يعني ذلك بالضرورة انهيار الهوية الوطنية السورية أو إحلال الهويات الفرعية محلها، لكنه يطرح سؤالاً عن أثر الحرب والتشظي السياسي والمكاني في تعريف السوريين لانتمائهم الوطني، وعن الشروط التي يمكن أن تجعل المواطنة أساساً لعلاقة الأفراد بالدولة الجديدة. في هذا السياق، يربط أحمد قاسم حسين ونبيل حسين في دراستهما، "هويات متصدعة: قراءة في تحولات الهوية الوطنية السورية اعتماداً على نتائج المؤشر العربي في سورية 2025"، بين مقاربات الهوية من الناحية النظرية والتحليل الكمي لبيانات استطلاع المؤشر العربي في سورية لعام 2025. وتفحص

جديدة.⁽⁷⁾ ومن ثم، يقترح العدد الخاص الأسئلة التالية: ما الذي سقط بسقوط نظام الأسد؟ وما الذي استمر بعده؟ وما الذي يمكن أن يعاد إنتاجه في صورة مختلفة؟ وهي أسئلة تسمح بتجاوز التعامل مع 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 بوصفه حدًا فاصلًا بين مرحلتين متميزتين تمامًا، والنظر إليه بدلاً من ذلك بوصفه لحظة فتحت عملية إعادة تشكيل للدولة والسلطة والمجتمع، ولمّا تتحدد نتائجها ومآلاتها بعد.

وتتطلب هذه العملية، فضلاً عن إعادة بناء المؤسسات، معالجة إرث العنف والانتهاكات⁽⁸⁾، وترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية، وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة وبين مكونات المجتمع نفسها، وإعادة تنظيم المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس وطنية ومؤسسية، وتفكيك شبكات اقتصاد الحرب، وتوسيع مجال المشاركة السياسية. ولذلك، فإن بناء الدولة لا ينفصل عن الانتقال السياسي، مثلما أن الديمقراطية لا يمكن أن تستقر في غياب دولة قادرة وشرعية.

لا تسعى دراسات هذا العدد الخاص إلى تقديم إجابات نهائية عن مستقبل سورية، الذي لا يزال قيد التشكل، بقدر ما تحاول طرح أسئلة يتوقف عليها هذا المستقبل، من قبيل: كيف يمكن الانتقال من شرعية القوة والأمر الواقع إلى شرعية دستورية وسياسية؟ وكيف يمكن تجاوز إرث استخدام الهويات الفرعية سياسيًا من دون إنكار تعددية المجتمع السوري؟ وما الشروط التي تسمح بإعادة بناء هوية وطنية قائمة على المواطنة لا على فرض التجانس؟ وكيف يمكن صوغ عقد اجتماعي يعيد وصل الدولة بالمجتمع؟ وكيف يمكن بناء مؤسسات فاعلة من دون أن تتحول إلى واجهة لإعادة إنتاج الشخصية والزبونية؟ وكيف يمكن تحويل سقوط نظام سلطوي إلى عملية تأسيس لدولة لا تعيد إنتاج الشروط التي أفضت إلى أزمتها؟ وهذه، في جوهرها، هي أسئلة الانتقال في سورية.

7 للمزيد عن التحولات التي طرأت على الاقتصاد السياسي السوري، وشبكات المحسوبية واقتصاد الحرب خلال حكم نظام الأسد وسنوات النزاع، ينظر: جوزيف زاهر، "الاقتصاد السياسي في سورية: الديناميكيات النيولبرالية والاستبدادية"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 8، العدد 31 (ربيع 2025)؛ رزان خربوطلي، "رأسمالية المحسوبية في سورية: تطور الشبكات الاقتصادية والنخب 1970-2024"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 8، العدد 31 (ربيع 2025)؛ حسام الحميد، "الاقتصاد السياسي للحرب: السياسات الاقتصادية في سورية بعد 2011"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 8، العدد 31 (ربيع 2025).

8 للمزيد عن تحولات العنف في سورية خلال سنوات الثورة والحرب ومخاطر إعادة إنتاجه، ينظر: حسام الحميد، "ظاهرة العنف الفاضل في سورية بعد 2011: الأسباب والأنماط والتداعيات"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 9، العدد 33 (خريف 2025)؛ إبراهيم الجبين، "العنف في المجتمع السوري: جذوره وأنماطه وآلياته ومخاطر إعادة إنتاجه"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 9، العدد 33 (خريف 2025)؛ نهلة نعنح، "العنف بوصفه أداءً سياديًا رمزيًا في سورية 2011-2024"، مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، مج 9، العدد 33 (خريف 2025).

4. السلطة الجديدة: بين بناء المؤسسات وإعادة إنتاج السلطوية

يتعلق السؤال الأشد حساسية في أي مرحلة انتقالية بطبيعة السلطة الجديدة نفسها. فإسقاط نظام سلطوي لا يعني بالضرورة تفكيك أنماط السلطوية التي أنتجها؛ إذ قد تستمر بعض الممارسات والشبكات والثقافات السياسية بعد اختفاء المؤسسات والشخصيات التي ارتبطت بها. وقد بيّنت تجارب عربية عديدة بعد عام 2011 أن المرحلة التي تعقب انهيار النظام قد تكون ميدانًا للصراع بين اتجاهات بناء المؤسسات وقوى استعادة السلطوية، أو قد تنتج ترتيبات هجينة تجمع بين عناصر مؤسسية حديثة وممارسات شخصية وزبائية. في هذا السياق، يطرح عزام القصير في دراسته، "إعادة تشكيل السلطة في سورية ما بعد الأسد: مقارنة نيوباتريمونية"، سؤالاً جوهرياً عما إذا كانت السياسات والتعيينات والإصلاحات المؤسسية التي اعتمدتها السلطة الجديدة تمثل قطيعة مع أنماط الحكم الشخصي والزبوني، أم إعادة تشكيل لها ضمن سياق تنظيمي وأيديولوجي مختلف. وتكشف الدراسة عن تزامن مسارين: اتجاه نحو التحديث البيروقراطي وإعادة بناء المؤسسات وتقديم خطاب يستند إلى الشرعية القانونية والحوكمة والإدارة التكنوقراطية، واتجاه موازٍ نحو تركز جانب من القوة الفعلية في هيئات وشبكات مرتبطة بمؤسسة الرئاسة ووسطاء موثوق بهم وشبكات عائلية وتنظيمية ونخب تشكلت في سياق هيئة تحرير الشام وتجربة حكم إدلبي. وهنا يصبح من الضروري التمييز بين تحديث مؤسسات الحكم وتحول قواعد الحكم. فقد تتطور القدرات البيروقراطية للدولة من دون أن يرافقها انتقال نحو المؤسسات السياسية، وربما تستخدم الإصلاحات الإدارية والاعتدال في الخطاب أدوات لبناء الشرعية وترسيخ السلطة بدلاً من أن تكون مؤشراً كافياً دالاً على تحول ديمقراطي.

رابعاً: سورية بعد الأسد: من سقوط النظام إلى بناء الدولة

تكشف المساهمات في هذا العدد أن السؤال المركزي في حالة سورية بعد الأسد لا يمكن اختزاله في ثنائيات تبسيطية، مثل نجاح الانتقال أو فشله؛ فعمليات التحول السياسي أشد تركيبيًا وتعقيدًا؛ إذ تتداخل فيها عناصر القطيعة مع عناصر الاستمرارية، وتختفي بعض مؤسسات النظام السابق، بينما تستمر بعض أنماط ممارسة السلطة والثقافة السياسية وشبكات المصالح أو يُعاد إنتاجها بأشكال

المراجع

بشارة، عزمي. "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي". سياسات عربية. مج 7، العدد 38 (أيار/ مايو 2019).

_____. الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

بكور، سامر. التغيرات السورية: الحرب الأهلية وتداعياتها المجالية والسكانية 2011-2020، الجزء الأول: المناطق الجنوبية والوسطى والساحلية من سورية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

_____. التغيرات السورية: الحرب الأهلية وتداعياتها المجالية والسكانية 2011-2020، الجزء الثاني: التغيرات السورية: المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية من سورية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

الجيب، إبراهيم. "العنف في المجتمع السوري: جذوره وأماطه وآلياته ومخاطر إعادة إنتاجه". مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. مج 9، العدد 33 (خريف 2025).

حافظ، محمد حسام. "الشرعية والمشروعية في مرحلة التأسيس الانتقالي: قراءة قانونية-دستورية في بنية الإطار الدستوري والقانوني في سورية". مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. مج 9، العدد 34 (شتاء 2026).

الحמיד، حسام. "الاقتصاد السياسي للحرب: السياسات الاقتصادية في سورية بعد 2011". مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. مج 8، العدد 31 (ربيع 2025).

_____. "ظاهرة العنف الفاض في سورية بعد 2011: الأسباب والأماط والتداعيات". مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. مج 9، العدد 33 (خريف 2025).

خربوطلي، روان. "رأسمالية المحسوبية في سورية: تطور الشبكات الاقتصادية والنخب 1970-2024". مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. مج 8، العدد 31 (ربيع 2025).

ضاهر، جوزيف. "الاقتصاد السياسي في سورية: الديناميكيات النيوليبرالية والاستبدادية". مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. مج 8، العدد 31 (ربيع 2025).

إن الانتقال (السياسي) سيرورة ممتدة ومتغيرة، تتفاعل فيها إعادة بناء مؤسسات الدولة مع إعادة تشكيل بنية السلطة والنخب، وصوغ الأطر الدستورية والقانونية الجديدة، وإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، فضلاً عن قضايا الهوية والمواطنة والعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية، والاقتصاد السياسي وإعادة الإعمار، وأدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين. ومن ثم، فإن فهم هذه المرحلة يقتضي رصدًا بحثيًا متواصلًا يواكب تحولات الحالة السورية، ويخضعها في الوقت نفسه للتحليل النظري والمقارن، بما يتجاوز القراءات الآنية والانطبعية التي عادةً ما ترافق المراحل المتسارعة من التحول السياسي. وهذا ما يسعى إليه هذا العدد الخاص.

العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية. عبد
الفتاح ماضي (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات، 2021.

العواك، عبد الحميد عكيل. "الحقوق والحريات السياسية في دستور
سورية المستقبل". مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم
الإنسانية. مج 9، العدد 34 (شتاء 2026).

قבלان، مروان. "السقوط المدوي: كيف تفسّر نظريات الثورة انهيار
نظام الأسد؟". سياسات عربية. مج 14، العدد 81 (تموز/
يوليو 2026).

مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي. ترجمة مجموعة
مترجمين. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات، 2023.

نعنع، نهلة. "العنف بوصفه أداءً سياديًا رمزيًا في سورية 2011-2024".
مجلة قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. مج 9،
العدد 33 (خريف 2025).

نعيم، ناصيف. "أسس نظام دستوري جديد في سورية". مجلة
قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. مج 9، العدد 34
(شتاء 2026).